

متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

Requirements to promote financial inclusion in Algeria

د.محمد طرشي¹، د.انساعد رضوان²، د.عبو عمر³¹ جامعة حسيبة بن بو علي-الشلف، m.torchi@univ-chlef.dz² جامعة حسيبة بن بو علي-الشلف، r.ensaad@univ-chlef.dz³ جامعة حسيبة بن بو علي-الشلف، o.abbou@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2019/12/25

تاريخ القبول: 2019/12/12

تاريخ الاستلام: 2019/12/04

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر و اقتراح العوامل المساعدة على تعزيز الاشتغال المالي في ظل الاصلاحات و التطورات المالية و المصرفية التي يشهدها القطاع المالي في الجزائر. وقد خلص البحث إلى أن كل مؤشرات الشمول المالي تكشف عن ضعف نفوذ الأفراد الى الخدمات المالية التي يقدمها القطاع الرسمي في الجزائر، الامر الذي يستلزم ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية تتمحور حول تطوير البنية التحتية المالية و تحسين بيئة الاعمال إضافة إلى نشر الثقافة المالية على نطاق واسع.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، الادخار، الاقتراض

تصنيفات JEL : D14,E 58, G21

Abstract: The aim of this paper is to analyze financial inclusion indicators in Algeria and to suggest factors that help enhance financial inclusion in light of the financial and banking reforms in Algeria. The study concluded that all indicators of financial inclusion reveal the weakness of the use of financial services provided by the official sector in Algeria for various sectors of society, which necessitates the adoption of a national strategy centered on the development of financial infrastructure and improve the business environment in addition to spreading financial culture on a large scale Between different segments of society.

Keywords: Financial inclusion, financial services, savings, borrowing

Jel Codes: D14,E 58, G21

1. مقدمة:

يعد الشمول المالي من القضايا الهامة التي نالت اهتمام المنظمات الدولية و صانعي السياسات في مختلف الدول، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية و ذلك لبيان دوره المساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، و قد برزت أهمية الشمول المالي باعتباره أحد الحلول للمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية المعاصرة التي أصبحت تواجه مختلف المجتمعات و خاصة الطبقات الهشة من ذوي الدخل المحدود، و بذلك ازداد التزام الحكومات لتحقيق الشمول المالي من خلال تعزيز و تسهيل وصول و استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات و المنتجات المالية بالشكل الصحيح مع وضع تشريعات عادلة و شفافة بهدف حماية المستهلكين لها.

و بما أن الشمول المالي مفهوم متعدد الأبعاد، فهو يتيح للشركات فرص جديدة للتمويل بما يلبي احتياجاتهم الاستثمارية، و يمكن الأسر من توسيع نطاق استهلاكها، كما يساعد على تخفيف حدة الصدمات و إدارة جيدة للمخاطر و بالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

و في هذا الاطار نجد أن كثير من الدول اعتمدت استراتيجيات وطنية لتحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، و ذلك من خلال التركيز على المتطلبات الاساسية للشمول المالي معتمدا في ذلك خطط و برامج توعية و تثقيف مالي لتعزيز ثقافة الادخار و الاستثمار لدى الافراد.

أما في الجزائر و كباقي الدول العربية تحاول السلطات العمومية ممثلة في بنك الجزائر تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي، و هذا من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير و الآليات لتجاوز المعوقات و التحديات التي تؤدي إلى عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات و المنتجات المالية الرسمية.

من خلال ما سبق يمكن أن نطرح التساؤل التالي:

ما هي أهم متطلبات تحقيق الشمول المالي في الجزائر؟

و يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو الشمول المالي؟

-ما هي أهم ركائز الشمول المالي؟

-ما هي أهم العناصر المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟
الفرصيات:

-تعاني المؤسسات و رواد الأعمال من عدم توفر الخدمات المالية و المصرفية بالشكل المطلوب مما يكشف عن ضعف مستوى الشمول المالي في الجزائر.
-يعاني الفرد في الجزائر من ضعف الثقافة المالية مما أدى إلى ضعف الاشتغال المالي.
-إن بيئة الصناعة المالية و المصرفية في الجزائر لا تتوفر على العوامل الأساسية للشمول المالي، لذلك يجب بذل الجهود من طرف الهيئات المشرفة على النظام المالي من خلال استراتيجية وطنية متكاملة.

الهدف من البحث: يهدف هذا البحث إلى :

-تحديد أهمية الشمول المالي و أهم متطلبات تعزيزه في الجزائر، خاصة بعد أن أصبح محل اهتمام مختلف الدول و المؤسسات المالية الدولية.
-تحديد علاقة البنية التحتية المالية بالشمول المالي و امكانات تعزيزه في الجزائر.
-محاولة تحديد العناصر المساعدة لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، و هذا من أجل صياغة استراتيجية وطنية تهدف إلى إتاحة فرصة استخدام الخدمات المالية لمختلف طبقات المجتمع من أجل توفير التمويل خاصة للمؤسسات الصغيرة و تحسين المستوى المعيشي للأسر.
المنهجية: سنعتمد على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف و التحليل، و قد اعتمدنا على هذا المنهج من أجل توضيح أهمية الشمول المالي و تحليل أهم العناصر التي من شأنها المساعدة في تحقيق الاشتغال المالي في الجزائر.

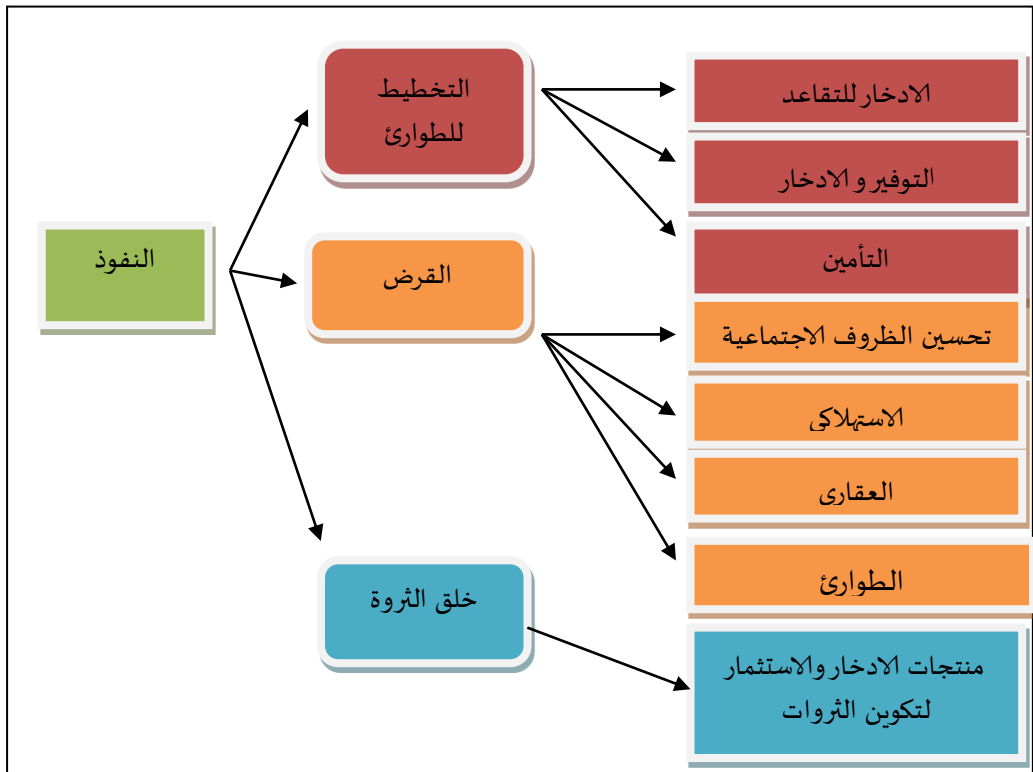
2. مفهوم الشمول المالي:

1.2 تعريف الشمول المالي: يشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي و المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فإن مفهوم الشمول المالي ينصرف إلى: تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، و الشركات بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول و الاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين...)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة و مستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية و تنظيمية مناسبة (رجب، 2018، صفحة 2) .

كما يمكن تعريف الشمول المالي على أنه : إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته و افراده وبالأخص تلك المهمشة منها، من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية و التوفير، و خدمات الدفع و التحويل و خدمات التأمين، و خدمات التمويل و الائتمان و ابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة و بأسعار منافسة و عادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية و تشجيع تلك الفئات على إدارة أمواهم و مدخراتهم بشكل سليم (بنك الجزائر، 2018، صفحة 1).

تكاد تجمع كل تعاريف الشمول المالي حول قدرة الأفراد باختلاف مستوياتهم للوصول للخدمات المالية (الحسابات البنكية أو البريدية، الادخار، الاقتراض ، التأمين) ذات النوعية الجيدة و ذات الاسعار المدروسة و المقدمة من طرف الهيئات المالية الرسمية.

الشكل رقم 1: عناصر الشمول المالي



المصدر: (Agarwal, 2014, p. 55)

2.2 أهداف الشمول المالي:

هناك جملة من الأهداف التي تسعى صانعو السياسات لتحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي:

-تحقيق حالة من الارتباط بين الأهداف وفق نظرية (I-SIP) (الشمول المالي والاستقرار المالي و النزاهة المالية و الحماية المالية للمستهلك) بما يضمن التحقيق الأفضل لكل هدف من تلك الأهداف للوصول إلى ما هو أفضل للجميع و كذلك الارتباط الأمثل بين الاهداف (جاسم، 2018، صفحة 150).

-من المرجح أن ينتج التوافق بين الاهداف عندما يتم التركيز على امكانية تحسين الارتباط و ذلك لتحقيق جميع أهداف (I-SIP) فضلاً عن أهداف السياسة القومية الأوسع كالتنمية الاقتصادية وزيادة الرفاهية وزيادة الكفاءة.

-الرفع من فعالية السياسة النقدية، حيث أن النفوذ إلى الخدمات المالية يعزز الطلب الكلي والاستثمار، ويصبح إجمالي الطلب والاستثمار أكثر حساسية للسياسة النقدية من خلال زيادة مرونة معدل الإقراض (Evans, summer 2016, p. 325)

2.3. أهمية الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات و الجهات الرقابية و هذا لأهميته في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية، و تتجلى أهمية الشمول المالي من خلال ما يلي:

-يساعد الشمول العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الايجار، فقد أبرزت العديد من الدراسات أن الشمول يمكن أن يحسن الدخل ويزيد من المدخرات، وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية والتعليم والطعام وتنمية أعمالهم (Adams, 2018, p. 3).

- يلعب النفاذ للتمويل و الخدمات المصرفية دوراً مهماً في التقليل من حدة التقلبات التي تنتاب مستويات الانفاق بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري، و من ثم التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال و الناتج المحلي الاجمالي، فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل و

الخدمات المصرفية يتمكن الأفراد و المشروعات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة و تعويض أية تغيرات تطراً على مستويات الدخل الجاري و بالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك و الاستثمار (صندوق النقد العربي، 2012، صفحة 209).

-يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في تدعيم الاستقرار المالي، حيث أن اعتماد الأسر في تعاملاتهم المالية على البنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك مما يرفع من قدرة البنك على امتصاص الصدمات خاصة في فترات الضغط، غير أنه في المقابل توسع البنك في القروض يجب أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الاستقرار في القطاع. (Ratna Sahay & al, 2015, p. 16)

-من شأن سد فجوة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة أن يجلب مكاسب كبيرة على مستوى إمكانات النمو، و قد أنشأت دراسة Bhattacharya & Wolde سنة 2010 علاقة سلبية بين النسبة المئوية للشركات التي تذكر أن فرص الحصول على التمويل هي من أهم القيود التي تواجهها و معدلات نصيب الفرد من الدخل (Blancher، 2019، صفحة 9) -الشمول المالي يعزز التمكين الاقتصادي، والذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة مع توفير اللبنة الأساسية لمزيد من النمو، كما أن هناك عدة مخاطر للاستبعاد مالي مثل الانخفاض العام في الادخار و الاستثمار و ارتفاع معدلات البطالة و الفقر (عجوز، 2019، صفحة 6) -يعد دمج رواد الأعمال و أعمالهم في القطاع المالي الرسمي خطوة أولى مهمة لبناء أسواق مالية أكثر ارتباطاً بأسواق عالمية.

-كما أن الشمول المالي يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود و تنشيط الدورة الاقتصادية، و يزيد من فعالية السياسات الحكومية، و تحسين بيئة العمل و زيادة مستويات كفاءة أسواق السلع و الخدمات.

-يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة و الاشراف و تفعيل دور هيئات الاستعلام المالي.

-يمكن أن يساعد الشمول المالي وملكية الحساب على تقليل الفساد ، وتثبيط التهريب الضريبي، والسماح بدفعات إعانات أكثر فعالية(4 Adams, 2018, p. 4)

-يمكن نفاذ شرائح أكبر من المواطنين للخدمات المالية و التمويل سواء كانوا أفراداً أو شركات وخاصة فيما يتعلق بالشركات متناهية الصغر والصغيرة يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي و توفير المزيد من فرص العمل و ضمان عدالة توزيع الفرص الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع و هي بدورها تساعد على تحسين المستويات المعيشية و الرفاهة للمجتمع (صندوق النقد العربي، 2012، صفحة 208).

--يتيح الوصول إلى الخدمات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة الحجم الاستفادة من الخدمات الاستشارية لهذه المؤسسات للمساعدة في استثمار رأسمالها وتنمية أعمالها .

3. دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر:

3.1. الكثافة المصرفية: من خلال هذا المؤشر يمكن قياس مدى توسع شبكة البنوك في دولة ما مما يعني توفر الخدمات المالية لنسبة كبير من السكان و ذلك دون تحمل تكلفة التنقل إلى الوكالات البنكية، كما يكشف هذا المؤشر عن قدرة البنوك على امتصاص الادخار العائلي.

الجدول رقم 1: الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2008-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الشبابيك	1.367	1441	1478	1499	1525	1557	1577	1604
عدد السكان / الشبابيك	26.300	25.500	25.400	25.500	25.630	25660	26.189	26.309

المصدر: (بنك الجزائر ب.، 2017، صفحة 69)

يكشف مؤشر الكثافة المصرفية عن مدى توسع شبكات البنوك العاملة و بالتالي قدرتها على توفير الخدمات المصرفية الأكبر عدد من شرائح المجتمع دون عقبات و تشير العديد من الدراسات إلى العلاقة بين تطور القطاع المصرفي و زيادة مستويات انتشار شبكة المصارف

من رفع معدلات النمو و هذا من خلال رفع قدرة الأفراد على الاستفادة من خدمات التمويل.

وفي هذا الاطار نجد أن شبكة وكالات المصارف في الجزائر تتطور بمعدلات ثابتة فقد ارتفع عدد الوكالات المصرفية إلى 1604 سنة 2017 أي بنسبة تطور فاقت 17% مقارنة بسنة 2010، و الملاحظ أن البنوك العمومية أكثر انتشاراً بحوالي 1145 وكالة مقابل 364 وكالة للبنوك الخاصة أما المؤسسات المالية فهي أقل انتشاراً من البنوك بحوالي 95 وكالة (سنة 2017) (بنك الجزائر ب.، 2017، صفحة 70)، أما في ما يتعلق بمركز الصكوك البريدية و التي تقدم بعض الخدمات المصرفية مثل الايداع و السحب و التحويل فهي أكثر كثافة من الصارف حيث تضم في سنة حوالي 3214 وكالة (سنة 2017) موصولة الكترونياً موزعة بشكل أكثر شمولية على مستوى كامل التراب الوطني (المدن و الارياف) ، و بذلك يصبح عدد وكالات المصارف و مركز الصكوك البريدية 5430 وكالة أي بنسبة وكالة واحدة لكل 2265 شخص عامل.

3.2. مؤشر امتلاك حساب بنكي أو بريدي: يعبر مؤشر عدد الحسابات البنكية المفتوحة عن مدى استجابة النظام المصرفي وقدرته على تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات، و يعبر عن مدى انتشار الثقافة المالية بين أفراد المجتمع بالإضافة إلى امكانية تنمية الوعي المصرفي لديهم و توسيع دائرة الخدمات التي يمكن للمصارف أن تقدمها لمختلف أطراف المجتمع مما يسهل تعزيز الشمول المالي.

الجدول رقم 2: مؤشر امتلاك الاشخاص البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات

مالية رسمية(من 2011 الى 2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
-	2,95	2,93	2,98	2,71	2,6	2,5	عدد حسابات الایداع*
							المفتوحة بالنسبة للسكان البالغين

%43	-	-	%50	-	-	%33	نسبة السكان البالغين(15 سنة فما فوق) الذين يملكون حسابات
49	-	-	%57	-	-	%39	نسبة السكان البالغين (فوق 25 سنة) الذين يملكون حسابات
%57	-	-	%61	-	-	%46	نسبة الرجال البالغين الذين يملكون حسابات
%29	-	-	%40	-	-	%20	نسبة النساء البالغات اللواتي تملكن حسابات

* من طرف البنوك التجارية و مؤسسة بريد الجزائر.

المصدر: بنك الجزائر ب.ا. (70, p. 2017, THE WORLD BANK, 2018).

من خلال المعلومات الواردة في الجدول نلاحظ أن عدد الحسابات المفتوحة للأشخاص البالغين في الجزائر قد بلغ مستوى مقبول بحوالي 2,95 حساب لكل شخص بالغ، و في هذا الاطار نلاحظ أن مؤسسة بريد الجزائر تستحوذ على نسبة كبيرة من الحسابات وهذا نظراً لانتشارها الواسع عبر كامل التراب الوطني.

ووفقاً لهذا المؤشر نلاحظ أن معدل الشمول المالي في تزايد، حيث بلغت نسبة السكان البالغين (فوق 15 سنة) الذين يملكون حسابات 50% سنة 2014، علماً متوسط هذه النسبة في العالم العربي قدرت بحوالي 30%.

وإذا ركزنا على فئة السكان البالغين أكثر من 25 سنة، نجد أنه في سنة 2014 وصلت نسبة من لديهم حسابات من هذه الفئة تجاوز 57% ، و السبب وراء ذلك أن السكان البالغين أقل من 18 سنة ليس لديهم الحق المباشر في فتح حسابات مصرفية أو بريدية.

ويمكن تفسير ارتفاع هذه النسب في الجزائر من خلال ما يلي:

-تجبر السلطات العمومية طلاب الجامعات المستفيدين من المنحة الجامعية على فتح حسابات بنكية أو بريدية لتلقي هذه المنحة.

-تجبر السلطات العمومية كل العاملين في القطاع العمومي أو الخاص على فتح حسابات مصرفية أو بريدية لتلقي الرواتب و المنح ، حيث يمنع صرف رواتب العاملين نقداً، وهذا من أجل امتصاص السيولة المتداولة خارج القطاع المالي الرسمي، و محاولة تعزيز الثقة في القطاع المصرفي.

-تجبر السلطات العمومية كل المقاولين و المزارعين على فتح حسابات بنكية لتلقي مستحقاتهم المالية.

كما نلاحظ من الجدول اعلاه أن هناك تفاوتاً في امتلاك الحسابات بين الجنسين ففي 2017 لم تتعد نسبة النساء البالغات اللاتي تملكن حسابات 29% فقط مقابل 57% للرجال، أي أن هناك فجوة كبيرة قد يعود سببها إلى نسب البطالة المرتفعة في أوساط النساء خاصة الريفيات، كما أن هناك نسبة قليلة نسبياً من النساء اللاتي يمارسن أعمالاً حرة.

3.3. مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية: و يقيس نسبة الأفراد البالغين الذين يقومون بالادخار على مستوى المؤسسات المالية الرسمية، و يكشف هذا المؤشر عن مدى انتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع و تفضيلهم للتعاملات المالية الرسمية، كما يبين الدور الذي تلعبه المصارف و المؤسسات المالية و قدرتها على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنوع الأوعية الادخارية و تقديم خدمات مالية متميزة.

الجدول رقم 3:نسبة المدخرين لدى المؤسسات المالية الرسمية (كنسبة من الاشخاص البالغين أكثر من 15 سنة)

	2011	2014	2017
الجزائر	4%	14	11
المغرب	/	/	6
تونس	5	10	18

6	4	1	مصر
27	26	40	الكويت

المصدر: (THE WORLD BANK، 2018)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المؤشر سجلت ارتفاعاً ملحوظاً خاصة في سنة 2014 (حوالي 14%) وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بباقي دول المنطقة العربية. كما نلاحظ أن هذه النسبة انخفضت في سنة 2017 في الجزائر (من 14% إلى 11%) بسبب ارتفاع معدلات التضخم التي أدت تآكل الأجور خاصة بعد انخفاض أسعار البترول. وتجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من البدائل التي يفضلها الأفراد لادخار أموالهم مثل الاحتفاظ بها في المنزل أو اقراضها إلى أحد الأقارب أو شراء مجوهرات أو استثمارها في شراء عقارات أو مشاريع صغيرة.

4.3. مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر نسبة الافراد

البالغين الذين اقترضوا أموالاً من المؤسسات المصرفية الرسمية.

الجدول 4: نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية (كنسبة من البالغين أكثر من 15 سنة)

2017	2014	2011	
3	2	1	الجزائر
3	/	/	المغرب
11	8	3	تونس
16	14	21	الكويت
6	6	4	مصر
20	19	13	ألمانيا
17	21	22	البحرين

المصدر: (THE WORLD BANK، 2018)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الأفراد الذين اقترضوا من المؤسسات المصرفية ضئيل جداً (حوالي 3% سنة 2017) مقارنة بباقي الدول العربية حيث نجد أن هذه النسبة بلغت

حوالي 11% في تونس و 6% في مصر وتجاوزت 16% في كل من الكويت والبحرين وللإشارة فإن هذه النسبة تفوق 20% في الدول المتقدمة مثل ألمانيا.

وقد تعود أسباب انخفاض هذه النسبة في الجزائر إلى عدة أسباب منها:

- أسباب هيكلية خاصة بالنظام المصرفي الجزائري الذي يشهد هيمنة مطلقة للقطاع العمومي (أكثر 86% من القروض الموزعة سنة 2017).

-ارتفاع معدلات الفائدة ، مما يعني ارتفاع تكاليف الاقتراض خاصة الطويل المدى(القرض العقاري).

-الغاء القروض الاستهلاكية من البنوك مما أثر على نشاط البنوك الخاصة.

-أسباب دينية خاصة بتحريم التعامل بالفائدة وعدم توسع نشاط الصيرفة الإسلامية أو فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية على مستوى البنوك الناشطة في الجزائر.

-عدم توسع البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة و المصغرة (بلغ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص 24,15% كنسبة من الناتج المحلي الخام).

4. العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

تقع على البنك المركزي مسؤولية صياغة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي باعتباره المشرف على اعمال البنوك و المؤسسات المالية، فالبنك المركزي هو الذي يمنح الترخيص و الاعتماد و هو الذي يتابع كل تطورات القطاع المالي و يحرص على سلامته و استقراره. و تبرز أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي من خلال (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 3):

-تحديد الاهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي

-تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي.

-تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق.

-تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات.

-توحيد و تأطير الجهود المشتركة تحت مظلة و قيادة واحدة

-تنظيم و إدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل انجاز بناء الاستراتيجية

-تحديد آليات لمتابعة وقياس الاداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

4.1. تطوير البنية التحتية المالية:

لقد حظيت خدمات الوساطة المالية باهتمام الفكر الاقتصادي، وتعددت وجهات النظر حول مدى أهمية و مساهمة خدمات الوساطة في إحداث النمو الاقتصادي تتضمن تلك الأولويات ما يلي (بنك الجزائر، 2018، صفحة 5):

- بيئة تشريعية: توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح السابقة بما يتلاءم مع توجهات الشمول المالي.

- الانتشار: تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، بالأخص للتمويل المتناهي الصغر. فضلا عن إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع ، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقاً لتشريعات الدولة. - تطوير نظم الدفع والتسوية: ان تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاص صغيرة القيمة ، يعمل على تسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.

- توفير قواعد بيانات شاملة: العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

4.2. التثقيف المالي:

تُعرّف الثقافة المالية بأنها الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ

القرارات المالية السليمة، بُغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية. كما تُشير إلى تطوير مستمر للمعرفة والكفاءة المالية التي تُمكن الأفراد من الإستجابة لكافة المتغيرات الشخصية والإقتصادية. (اتحاد المصارف العربية، 2017)

ويعتبر التثقيف المالي أيضاً خطوة أساسية و محورية نحو تحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم اجراء احترازي و مكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي و بالتالي ضمان تحقيق الشمول المالي، حيث عرفت منظمة (OECD) و الشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأن التثقيف المالي هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين و المستثمرين لمفهوم الخدمات و المنتجات المالية المتوافرة و المخاطر المصاحبة لها، و ذلك عن طريق تقديم المعلومات و الارشاد المالي و النصيحة المالية الموضوعية، و تطوير مهاراتهم و ثقتهم بالخدمات المالية و ذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص و المخاطر المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، و تعريفهم لمن يتوجهوا في حال احتاجوا للمساعدة و اتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 2).

عموماً نجد أن الثقافة المالية هي التي تلعب دوراً فعالاً في تغيير الذهنيات، حيث نجد أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الفقيرة يركزون بشكل كبير على نقص التمويل لديهم بينما الاشخاص المتعلمون يركزون على أمور تقنية مثل تكلفة الخدمات المالية و عامل الثقة في النظام المالي و المصرفي (AlexandraZins، 2016، صفحة 50)

و في هذا الاطار يوصي البنك الدولي بضرورة اعتماد استراتيجية وطنية لنشر المعرفة المالية و التثقيف المالي .

الجدول رقم 5: ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي

المؤشر	التعليم قبل الجامعي	التعليم الجامعي	البحث و التطوير	البيئة التمكينية
المرتبة	136/88	136/37	136/106	136/111

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- مشروع المعرفة، 2019)

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر قد احتلت مراتب متأخرة خاصة فيما يتعلق بمؤشر البحث و التطوير و البيئة التمكينية و كذلك التعليم الأساسي الذي يعتبر اللبنة الرئيسية للثقيف و المعرفة المالية خاصة في المناطق النائية.

و في هذا الاطار يجب على السلطات العمومية في الجزائر التركيز على بعث استراتيجية وطنية لتطوير و نشر المعرفة تتمحور حول:

-صياغة برنامج وطني يهدف إلى تقليص الفجوة التعليمية بين سكان المدن و سكان الأرياف.

-تعزيز المناهج التعليمية ببرامج للثقيف المالي و التعليم المالي.

-القيام بحملات توعية بأهمية استعمال الخدمات المالية الرسمية و يجب أن تركز هذه الحملات على فئة الشباب، و أصحاب المؤسسات الصغيرة.

4.3. اعتماد التكنولوجيا الحديثة في التعاملات المالية: ويشمل ذلك المعاملات المالية بين

المؤسسات المالية و الأفراد و الشركات التجارية و الحكومية و من أجل الربحية تحاول المنظمات المصرفية كالمؤسسات الأخرى السيطرة على التكاليف و خفض المصروفات التشغيلية متخذة من التكنولوجيا و الابتكار أدواتها لتحقيق ذلك، حيث يستطيع الزبون انطلاقاً من حاسوبه الشخصي الذي ربطه بحواسيب المصرف القيام بمختلف العمليات المصرفية¹. (حماد، 2004، صفحة 141)

و من النماذج الناجحة تجربة كينيا، التي قامت بتطوير للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول M-PESA. حيث قامت الشركة الكينية الرائدة للهواتف المحمولة "سفاري كوم" بتقديم خدمة تحويل الأموال عن طريق الرسائل النصية، أي أنه يمكن ارسال و استقبال الاموال عن طريق هاتف محمول عادي، و يجري تحويل الأموال بواسطة شبكة من الوكلاء (التاجر الصغيرة، ومحطات الغاز، ومكاتب البريد، فروع المصارف التقليدية) الذين يحلون محل ماكينات الصراف الآلي .

¹ طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004. ص 141.

في عام 2012، أطلقت M-PESA خدمة تمكّن المستخدمين من فتح حسابات التوفير ذات الفائدة والحصول على قروض قصيرة الأجل. وأطلقت سفاري كوم في عام 2017 منظومة تمكن صغار المزارعين من استخدام الهواتف المحمولة للتواصل مع الموردين (بشأن الأسمدة والبذور والأعلاف الحيوانية على سبيل المثال)، والمهندسين الزراعيين، وخدمات المعلومات، وحتى المنافذ لبيع محاصيلهم.

4.4. الحكومة الالكترونية:

يوجد اليوم شبه إجماع حول الدور المحوري الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعد الحكومة الالكترونية إحدى المنصات المعاصرة الهامة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التنموية، و من المتفق عليه أن انتشار الحكومة الالكترونية لدعم الحكومة الرشيدة ضروري لبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة على جميع المستويات.

كما أن وجود حكومة الكترونية يمثل عاملاً مساعداً لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وذلك من خلال ما يلي:

-إن العمليات الرئيسية التي تصب في إطار الحكومة الالكترونية تؤدي إلى تنظيم عملية نشر المعلومات على المواقع الرسمية الالكترونية و التفاعل مع المواطنين.

-إن التوجه إلى الحكومة الالكترونية يوجب تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و هو عامل مساعد للاشتمال المالي.

-تعتمد الحكومة الالكترونية على التحصيل الإلزامي للمدفوعات المالية الحكومية إلكترونياً للمتعاملين مع الجهات الحكومية المختلفة، مما يساعد على اعتماد وسائل الدفع الحديثة، كما يدفع البنوك و المؤسسات المالية إلى تطوير وسائل الدفع الالكتروني،

-كما أنه من متطلبات الحكومة الالكترونية قيام السلطة النقدية بدورها في مراقبة أنشطة البنوك المتصلة بالصيرفة الالكترونية، خصوصا أنظمة الحماية و السرية، بهدف المحافظة على أداء الجهاز المصرفي.

4.5. تحسين بيئة ممارسة الأعمال: يكشف مؤشر ممارسة الأعمال عن مدى قدرة الافراد أو الشركات على إنشاء مشاريع استثمارية أي التسهيلات الممنوحة خاصة حجم المعوقات البيروقراطية، ويمكن ربط هذا المؤشر بالشمول المالي لأنه كلما تحسنت بيئة الاعمال كلما زاد معدل الشمول المالي خاصة فيما يتعلق بالمشروعات المصغرة التي تغطي الطبقة الفقيرة، و يوجد ارتباط سلبي بين الشمول المالي و القيود المفروضة على إنفاذ العقود و حقوق الملكية و ارتفاع تكلفة بدء التشغيل و عدم فعالية نظم الاعسار (Blancher، 2019، صفحة 23)

الجدول رقم 6: مؤشرات متعلقة بممارسة أنشطة الاستثمار في بلدان مختارة سنة 2017

ماليزيا	اثيريوبيا	تونس	المغرب	الجزائر	
122	30	63	34	150	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
9.5	5	6	4	12	عدد إجراءات بدء أنشطة الأعمال
13.5	3.5	8	9	17.5	الوقت اللازم لبدء نشاط اعمال بالأيام

المصدر: (THE WORLD BANK, 2017)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر احتلت مرتبة متأخرة نسبياً فيما يتعلق بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الرتبة 150 من بين 192 دولة) وهذا نظراً للمعوقات التي تواجه المستثمر سواء من حيث كثرة الإجراءات الادارية أو من الوقت اللازم لبدء النشاط، هذا ما يثبط روح التقاؤل لدى الأفراد و خاصة الطبقة الفقيرة و المنتشرة في الارياف . إن أي استراتيجية للاستثمار المالي إذا لم تقترن بإجراءات عملية لتحسين بيئة الاعمال فإنها لن تكون مجدية و خاصة و أن أحد أهم أهداف الشمول المالي هو دمج الطبقات الفقيرة و المهمشة و منحها فرصاً بالاستفادة من خدمات التمويل لإنقاذها من الفقر عن طريق تشجيعها على إنشاء مشاريع مصغرة تدر عليها دخلاً دائماً.

يساهم الشمول المالي في تحقيق منافع اقتصادية كبيرة للمجتمع ولإقتصاد الدولة ، و ذلك عبر إتاحة فرصة الاستفادة من الخدمات المالية لكل فئات المجتمع وخاصة فئة ذوي الدخل المحدود ، وبذلك تستطيع السلطات العمومية بالاعتماد على الشمول المالي كهدف وسيط أن تحقق العديد من الأهداف النهائية مثل الحد الفقر والبطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي.

وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

-أصبح هناك تركيز على الشمول المالي خاصة في الدول المتخلفة والناشئة وهذا بعد الأزمة المالية 2007، حيث قامت المؤسسات المالية الدولية بإدراج هذا المصطلح في تقاريرها الدورية .

-هناك عدة مؤشرات تكشف عن مستوى الشمول المالي تندرج كلها ضمن هدف تعزيز نشر استعمال الخدمات المالية وإتاحتها لمختلف طبقات المجتمع وفئاته خاصة تلك التي تعاني التهميش(الفقيرة).

-تستطيع السلطات العمومية في الجزائر تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكلية بالاعتماد على تعزيز مستويات الشمول المالي .

-إن تعزيز الشمول المالي في الجزائر من شأنه التقليل من حجم القطاع غير الرسمي و ذلك باعتماد اجراءات تحفيزية للتعامل مع البنوك التجارية.

-تمتلك الجزائر كل أسباب تحقيق الشمول المالي غير أن غياب استراتيجية وطنية واضحة المعالم قلل من مستوى انتشار واستعمال الخدمات المالية.

وتبعاً لما سبق نقدم الاقتراحات التالية:

-اعتماد استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر و ذلك بعد دراسة الامكانيات المتوفرة والتحديات والمعوقات.

-تحسيس البنوك و المؤسسات المالية بدوره في تعزيز الشمول المالي باعتبارهم مسؤولون اجتماعياً.

-على السلطات العمومية الاعتماد على تجارب بعض الدول الافريقية مثل تنزانيا و كينيا في تعزيز مستويات الشمول المالي .

--العمل على تشجيع انشاء و تطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، و ذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

-تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني و تطوير نظم الدفع و التسوية و الوساطة المالية.

المراجع:

.DATA BASE .(2017) .BANQUE MONDIALE

The determinants of .(june, 2016) .Lorrent weill AlexandraZins
financial inclusion in Africa .*Review of development finance* ، الصفحات
57-46

Financial inclusion of small and medium- .(2019) .Nicolas Blancher
sized enterprises in the Middle East and Central Asia
Washington, .DC: IMF Library

The Effectiveness of Monetary Policy .(summer 2016) .Olaniyi Evans
in Africa: Modeling
Financial Inclusion:Can It Meet Multiple .(2015) .al & Ratna Sahay
IMF .*Macroeconomic Goals*

Financial Inclusion in India .(JUNE, 2014) .Sonu Garg. Parul Agarwal
، *Journal of Business and Management* .a Review of Initiatives and –
صفحة 55

.DOING BUSINESS 2017 .(2017) .THE WORLD BANK

.Why Financial INCLUSION MATTERS .(2018) .Timothy D. Adams
.Center for Financial Inclusion

Global Financial .(APRIL, 2018) .WORLD THE WORLD BANK
.Inclusion (Global Findex) Database

اتحاد المصارف العربية. (22 11 ,2017). اتحاد المصارف العربية. تاريخ الاسترداد 2 9 ,2019، من
<http://www.uabonline.org/ar/research/financial/157516041579160215>
75160115771575160416051575160416/47718/0نت

أرشد عبد الامير جاسم. (2018). الشمول المالي و اثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية-
دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي. مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، الصفحات 139-
189.

البنك المركزي الجزائري بنك الجزائر. (2018). الشمول المالي. الجزائر: البنك المركزي الجزائري.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مشروع المعرفة. (2019). *knowledge4all*. تاريخ الاسترداد 11 20 ,2019
<http://knowledge4all.com/Ranks.aspx?language=ar>، من
بنك الجزائر، البنك المركزي بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر. الجزائر:
بنك الجزائر.

جلال الدين بن رجب. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول المالي و
النواتج المحلي الاجمالي في الدول العربية. ابو ظبي: صندوق النقد العربي.
صندوق النقد صندوق النقد العربي. (2012). التقرير العربي الاقتصادي الموحد. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
صندوق النقد العربي. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. أبو
ظبي: صندوق النقد العربي.

طارق عبد العل حماد. (2004). التجارة الالكترونية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
ياسر عبد طه الشرفا، حنين محمد بدر عجوز. (2019). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق
المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء. *Global Journal of Economics and Business* ،
الصفحات 1-18.